الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني

م.م.أحمد هادي سلمان *

المقدمة :

لقد حظي مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر بالأهتمام الكبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي وتناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه ومحدداته لدى الدول المتقدمة والنامية، ومازال التنظير مستمراً نتيجةً لظهور متغيرات جديدة بسبب تبدل الاوضاع الاقتصادية والسياسية العلمية وقد أصبح نوع من القبول الأن لدى أغلب الاقتصادات لدخول الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، بعد الغموض الذي كان يخيم على هذا المفهوم في الخمسينيات والستينيات، نظراً لما يحققهُ من فوائد في مجالات عديد منها خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا ولما له من أثار على مفاصل الاقتصاد الكلي كافه وعلى الصادرات الصناعية والميزان التجاري بشكل خاص، فضلاً عن الدور الذي يلعبهُ في تطور القطاعات الصناعية ، والذي هو محور أهتمامنا في هذا البحث .

أهمية البحث :

تنطلق أهمية البحث من دراسة محددات ومقومات ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله المتعددة التي تتوائم مع تطلعات الدول النامية في عقد الشراكات الاستثمارية مع ممولية، فضلاً عن ايضاح الدور الذي يمكن أن يلعبهُ الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين وضع الميزان التجاري، والاتجاهات التي تخدم هذا المجال، وقد تم اختيار حالة الصين بسبب ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة اليها، وتستحوذ على أعلى نسبة بين الدول النامية وادى ذلك الى زيادة معدلات النمو وحجم الصادرات كمحرك للنمو .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر غير مباشر في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني .

* عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوافعه ومحدداته وأهمية تدفقاته ودوره في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني وعلى قطاع التصدير.

منهجية البحث :

تم أتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر ومدى انعكاساته على الميزان التجاري الصيني .

هيكلية البحث :

تم دراسة موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاساته على الميزان التجاري لأثبات صحة أو نفي فرضية البحث في فصلين وفق السياق التالي :

الفصل الاول : الاستثمار الاجنبي المباشر (مفهومه، أشكاله، مبرراته) :

إذ تم فيه التطرق إلى مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله ومبررات اللجوء اليه والمعوقات التي تقف في وجهه، فضلاً عن تناول العوامل والسياسات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

الفصل الثاني: دور الأستثمار الاجنبي المباشر في تحسين وضع الميزان التجاري

وفي هذا الفصل تم دراسة دور الاستثمار الاجنبي المباشر على وضع الميزان التجاري، عموماً وعلى وضع الميزان التجاري الصيني خصوصاً .

الفصل الأول : الاستثمار الاجنبي المباشر[مفهومه، أشكاله، مبرراته] :

أولاً : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها ، إلا انها قديمة بمفهومها فهي تعود الى منتصف القرن التاسع عشر[1] .

يعرف الأستثمار بأنهُ (تخصيص رأس المال للحصول على وسائل أنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بقصد زيادة الطاقة الانتاجية)[2] .

أما الاستثمار الاجنبي المباشر فيقصد بهِ (كل أستثمار يتضمن علاقة طويلة الاجل ويعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في أقتصادٍ ما (فرد أو شركة تابعة أو شركة أم في منشأة مقيمة في أقتصاد أخر)[3] .

كما ويعرف وفقاً لمنظور منظمة التجارة العالمية (بأنه قيام مستثمر مستقر في بلدٍ ما بأمتلاك أصل موجود في بلدٍ أخر، مع توفر النية لديه في ادارة ذلك الاصل وعلى هذا فإن البعد الاداري هو أهم ما يميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن أستثمار الحافظة)[4].

هذا وهناك الكثير من التعاريف المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر إلا أنها في النهاية تصب في أناء واحد وهو (وجود عنصرين أساسيين هما المستثمر الخارجي والمستثمر الداخلي والذي يكون إما على شكل افراد أو مؤسسات خاصة أو مملوكة للدولة، وقيام الشراكة فيما بينهما في العملية الانتاجية على وفق أحدى انواع أو أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر التي سنتناولها في ثانياً .

ثانياً : أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

هنالك العديد من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر نوجزها بما يأتي :-

1- الاستثمار المشترك [Joint venture] :

الاستثمار المشترك هو احد انواع الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يشترك فيه طرفان (أو شخصان معنويان)، أو دولتين أو اكثر ويتم الاتفاق بين الاطراف المتشاركة على شروط معينة قد تتجاوز الشراكة في راس المال و/ أو الشراكة في الأدارة و/أو الخبرات العلمية و/أو التكنولوجية [5] وذلك للقيام بتجهيز الاسواق المحلية و/أو التصدير للأسواق الخارجية أو لتنمية السوق الداخلية، ولايفوتنا أن نذكر أن هذا النوع من الاستثمارات هو الاكثر أتباعاً في الاقتصاد الصيني .

2-الاستثمار الاجنبي المملوك بالكامل : (Wholly – Owned Foreign Investments)

وهو من أكثر انواع الاستثمار الاجنبي المباشر تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسية وذلك نتيجة لقيام هذه الشركات بأنشاء مشاريع أو فروع للانتاج أو التسويق أو أي نوع من انواع النشاط الاقتصادي، وهذا مايجعل هذه الشركات أكثر مراقبة وأدارة للعملية الانتاجية الكاملة[6]، فيما نجد ان الدول المضيفة تتردد في أعطاء مثل هكذا تصريح بالعمل من قبل الدول النامية غالباً خوفاً من التبعية الاقتصادية للدوله الأم لشركات الاستثمار .

3- الاســـتثمار في مشـــروعات وعمليـــات التجميـــع : Assembly Operations :

وهي اتفاقيات بين الاطراف المتعاقدة (الطرف الاجنبي والطرف المحلي)، و(قطاع عام أو خاص)، وعلى اساس هذا الاتفاق يزود الطرف الأول الطرف الثاني بمكونات المنتوج الصناعي ويتم تجميعها لتصبح منتج نهائي لدى الطرف الثاني ، هذا من ناحية أو قد يكون على شكل تزويد الطرف الأول للطرف الثاني بالخبرات والتكنولوجيا اللازمة لأتمام العملية الانتاجية وهذا ينتشر في الدول النامية[7] .

4- حصص أغلبية في شركات البلد المضيف :

ويتحقق هذا الشكل من اشكال الاستثمار المباشر عن طريق شراء الاسهم أو الخصخصة أو استبدال الديون بالملكية أو غيرها من الاساليب، وهذا مايتطلب التزاماً كبيراً من قبل المستثمر الاجنبي وفترة زمنية طويلة (أي طول الوقت الذي يرغب خلاله المستثمر في المخاطرة برأسماله بأنتظار العوائد المرجوة من الاستثمار)، والشركات التي تقوم بذلك تقدم فوائد كبيرة للشركات المحلية في الدولة المضيفة وعادة ماتعكس هذه الاستثمارات الاستراتيجية العالمية للشركات متعددة الجنسية سواء في الانتاج أو التوزيع وهو ما يسرع من جهود البلد المضيف في الاندماج العالمي [8].

ثالثاً: مبررات اللجوء للأستثمار الاجنبي المباشر:

من أهم الاسباب التي دعت الدول النامية الى السماح للاستثمار الاجنبي المباشر بعد أن كانت تمنع مثل هكذا تعامل مع الاستثمارات الاجنبية، وذلك للتغلب على مشكلة التمويل عن طريق تغيير الشكل النسبي للتمويل الخارجي أولاً واستخدام الاستثمارات الاجنبية في سد النقص الحاصل في تمويل الاستثمارات الداخلية بدلاً من اللجوء الى القروض الخارجية، وثانياً للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية، واخيراً لرغبة هذه الدول في الحصول على التكنولوجيا المتطورة والخبرة الادارية والتنظيمية[9] ، والتي تساعد في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

وندرج في ادناه أهم المبررات لحاجة الدول النامية للاستثمار الاجنبي :

1- نقص تراكم رأس المال في الدول النامية وذلك نتيجةً لأرتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلاً عن أنخفاض مستوى الدخول فيها، وهذا مايخفض الحافز على الاستثمار[10] .

2- أنخفاض عوائد النقد الاجنبي من الصادرات، كون الهيكل السلعي لصادرات هذه الدول أحادي الجانب، أي يعتمد على تصدير مادة واحدة فقط وغالباً ما تكون من المواد الاولية الخام، وهو ما أدى الى انخفاض تمويل الاستثمارات المحلية[11] .

3- ضعف الادارة المصرفية وضعف العمليات المصرفية وتخلف الاسواق المالية وانعدام الاستقرار السياسي الاقتصادي، أدى الى هروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج، وهو ما أدي بالتالي الى ضعف قدرة المصارف المحلية على تعبئة المدخلات في هذه الدول وهو مايستدعي اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية .

4- مدى توفر البنية التحتية من مواني‌ء وجسور ومحطات الطاقة من العوامل الاساسية لقيام عملية التنمية الاقتصادية لأن ضعف البنية التحتية في الدول النامية يستلزم رؤوس اموال كبير للنهوض بواقع التنمية في تلك الدول التي تعجز عن توفيرها من خلال الادخارات المحلية وهو مايدعوا الى دخول رؤوس الاموال الاجنبية[12] .

5- الحصول على التكنولوجيا المتطورة والاستثمارات الاجنبية هو خير من يقوم بتصدير هذه التكنولوجيا مع دخولها الى الدول المضيفة لها، وهو ماركزت عليه الصين في جذب الاستثمار الاجنبي المباشرإذ منحت المشاريع الاجنبية أفضليات وحوافز أستثمارية كانت تقوم بنقل تكنولوجيا جيدة وتقديم المكافآت للذين كانوا على استعداد لنقل تقنيات متفوقة والذين يعطون إدارة تفضيلية وشروطاً منصفة.[13]

6- أن العديد من الدول النامية تعاني من اختلال الهيكل الاقتصادي فيها وزيادة النفقات على الايرادات، وتوجيه الايرادات صوب النفقات غير المنتجة فضلاً عن كون أقتصادياتها احادية الجانب مما يتسبب في ضعف الهيكل الاقتصادي الانتاجي الداخلي والخارجي وهو مايستدعي زيادة الدين العام الداخلي والخارجي والذي يوجه ايضاً صوب النفقات الاستهلاكية والخدمية، وهذامايدعو الى دخول رؤوس الاموال الاجنبية والاستثمارات الخارجية لتصحيح المسار في الهياكل الاقتصادية للدول المضيفة لها .

رابعاً : عوامل و سياسات

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته :

لقد أتبعت الدول النامية الكثير من عوامل والسياسات لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة منها : [14]

أ- عوامل الجذب :

1- خصائص السوق المحلي :

أن حجم السوق المحلي وكذلك الثروة والقوة الشرائية الخاصة بالسكان وأحتمالات نمو الاقتصاد، تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات لتقرر مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتكون مقصد أستثمار محتمل للمزيد من الاستثمارات وعدم أغفال العامل الطبيعي والموقع الجغرافي للبلد في هذا المجال[15] .

2- النفاذ إلى الاسواق :

أن قوانين البلد المضيف وأنظمة النفاذ إلى السوق المحلي أو على الاقل عدم فرض قيود غير مبررة على هذا النفاذ ، سوف يزيد من قدرة الاستثمارت الاجنبية على النفاذ إلى الاسواق المحلية وتحقيق الارباح، فالبلدان التي تتحكم حكوماتها بالنشاط الاقتصادي لاتشكل موطن جذب للاستثمارات الاجنبية، لذلك يجب مراعاة هذه الأمور عند أصدار التشريعات القانونية لتلك البلدان .

3- القوى العاملة :

وفي هذا السياق فأن المستثمر الاجنبي لايسعى إلى تأسيس أستثماراته الصناعية على أساس أنخفاض معدلات الأجور في البلدان النامية والمستضيفة للاستثمار فقط، بل أنه ينظر إلى نوعية التعليم ودرجة التعلم في تلك البلدان، كون ذلك يسهل عليه زيادة أنتاجية العامل الواحد في تلك البلدان نظراً لقدرتهم على أستيعاب التطورات العلمية، أكثر منه في حالة كون العمالة غير متعلمة .[16]

4- الاستقرار السياسي (مناخ الاستثمار) :

وهو أمر لابد من توفره إذ لايقدم المستثمرون إلى الاستثمار والمخاطرة برؤوس اموالهم في أوضاع سياسية غير مستقرة في البلدان المستفيدة (كما هو الوضع الأن العراق)، إذ أن شركات الاستثمار تحجم عن دخول البلاد لسوء الوضع الأمني.[17]

فيما يكون الاستقرار السياسي عامل ثقة وطمأنينة في ظل القوانين والانظمة التي تخضع لها استثماراتهم واستقرار الاسواق التي يعملون فيها وخلوها أو قلة الاهتزازات والتغيرات السلبية فيها .

ولا يفوتنا أن نذكر أهمية العوامل اعلاه في جذب الاستثمار الاجنبي الى الاقتصاد الصيني كونه يتمتع بسوق محلية جيدة وموقع جغرافي جيد وخصوصاً مناطقها الساحلية التي كانت من اولى المناطق في جذب الاستثمارات، فضلاً عن القدرة العالية على النفاذ الى السوق المحلي نظرا للمرونة التي اعطتها التشريعات القانونية في ذلك الخصوص، بالاضافة إلى وفرة اليد العاملة ورخص اسعارها ودرجة التعلم المتوفرة لدى اليد العاملة، والاهم الاستقرار الاسياسي أو مناخ الاستثمار المتوفر في الصين لارتفاع درجة الامان والثقة لدى المستثمرين وقلة وجود التغيرات والاضطرابات السياسية في الصين .

ب ـ سياسات الجذب

1- مخاطر العملة :

توفير سياسة مناسبة لسعر الصرف وذلك لتعديل قيمة العملة المحلية على أساس ثابت من الممكن التنبؤ به وهو مايساهم في ايجاد الاستقرار الاقتصادي واستقرار ثقة المستثمر. أذ أن العملات المحلية المغالى في تقويمها أي أرتفاع قيمتها كثيراً قياساً بالعملات الاساسية، تضر بنشاط التصدير في البلد المستثمر فيه، أذ تصبح اسعارصادراته أعلى بكثير من اسعار صادرات البلدان المنافسة وما لهذا من أثار سلبية على الاستثمار الاجنبي المباشر .

2- أعادة تصدير رأس المال :

وهي من أهم النقاط التي يصبوا اليها المستثمرون الاجانب والخاصة بأمكانية تحويل الارباح المتحققة في البلدان المستثمر فيها إلى البلد الأم، فكلما أنخفضت الأجراءات المعقدة من ضرورة الحصول على التصاريح والموافقات الخاصة من قبل البنوك المركزية لأخراج تلك الارباح زاد ذلك من جاذبية تلك الدول للاستثمار الاجنبي ، فضلاً عن التشريعات الضريبية ومعدلاتها .

3- حماية الملكية الفكرية والمادية :

وهو مصطلح يشير الى ملكية الشركة للمنتجات الملموسة وغير الملموسة التي تحصل عليها من خلال الابحاث وبراءات الاختراع وغيرها . وهذه من أولويات الشركات والاستثمارات الاجنبية، كون أن الكثير من أصولها عبارة عن منتجات غير ملموسة ولاسيما في الصناعات الحيوية كالكمبيوتر و الاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة الدواء وكلها صناعات تعتبر فيها التكنلوجيا سلاحاً تنافسياً رئيساً في تطوير منتجاتها واسواقها الجديدة .لذلك فإن التساهل من قبل بعض الدول في موضوع حماية الملكية الفكرية سيؤدي إلى ظهور شركات تمتلك التكنولوجيا بشكل غير قانوني مما يضر بأصحاب التكنولوجيا الاصليين الذين يملكون براءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف الحقيقيين .

4- السياسات التجارية :

للسياسات التجارية أثار مهمة على تكلفة الواردات والصادرات وسهولة الوصول إلى الاسواق العالمية لتسويق السلع النهائية، إذ يؤثر سعر التعريفة المعمول بها وسعر صرف العملة المحلية على تكلفة المواد الوسيطة المستوردة لأنتاج السلعة النهائية، فأرتفاع سعر التعريفة في البلدان المستثمر فيها مقارنة بالبلدان الاخرى سيعمل على رفع كلفة السلعة النهائية مما يؤدي إلى أنخفاض الاقبال على الاستثمار في ذلك البلد.[18]

فانه يستلزم العديد من الأجراءات قبل تصدير السلع النهائية وقد تصل إلى دفع رسوم مقابل تراخيص التصدير، مما سيؤدي إلى أرتفاع تكاليف المنتج في البلدان المستثمر فيها مما يؤدي إلى تأخير ظهور المنتج النهائي ويقلل القدرة التنافسية لتلك البلدان ويقلل من أنجذاب المستثمرين إلى تلك البلدان .

5. التشريعات الحكومية أو مايسمى [بالمناخ التنظيمي] :

وهي الأنظمة الحكومية وقوانينها المؤثرة على الاعمال وأنشطتها وقد يكون لهذا المناخ تأثير كبير على كفاءة التشغيل والتكلفة وبالتالي على ربحية المؤسسات وقدرتها التنافسية، والمناخ التنظيمي الجاذب هو احد أهم الاعتبارات التي تدخل في قرار أختيار الموقع الأستثماري، وهنا لابد من الاشارة إلى ضرورة أصدار التشريعات اللازمة لحماية مصالح المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، مثل ألزام الشركات بعدم الاستغناء عن العمال مهما تغيرت ظروف السوق ومعدلات أجور العمال كقانون الحد الادنى في U.S.A أو تقديم مستحقات معينة للعمال مما يؤدي إلى رفع التكلفة بالنسبة للمستثمرين الاجانب، وغيرها من التشريعات .[19]

6. أسعار الضرائب والحوافز :

وهي كل الأعباء من الاسعار والمعاملة الضريبية لأرباح الاسهم ورسوم الامتياز والحوالات المالية وغيرها من العمليات وأسعار الضريبة والمعاملات التجارية اللازمة في أطار العلاقة بين الشركات الفرعية والشركة الأم .كما وتهدف بعض الدول عن طريق تخفيف الأعباء الضريبية ووضع نظام الحوافز لجذب الاستثمارات الاجنبية للبلدان المستفيدة .

7. سياسات الاقتصاد الكلي :

أن لسياسة أدارة الاقتصاد الكلي تأثير كبير على ثقة المستثمر في البلد المستثمر فيه، فالبلدان ذات القدرة الاقتصادية السليمة تقل فيها الاضطرابات الاقتصادية لكون هذه الاضطرابات لها تأثيرات كبيرة على ربحية المؤسسات المحلية والمملوكة لرأس المال الاجنبي وكلما زادت التقلبات الاقتصادية أدى إلى ضعف ثقة المستثمر مما يؤدي إلى أنخفاض ثم الاحجام عن الاستثمارات الاجنبية ، كحالات الكساد والتضخم الجامح .

8- البنية التحتية / خدمات الدعم :

أن البنية التحتية لها تأثير كبير على أستقطاب الاستثمارات الاجنبية (الطرق الموانيء والمطارات شبكات الاتصال المرافق الخاصة توفر الطاقة وتتعدى إلى ذلك إلى شركات المحاسبة والبنوك والتأمين)، نظراً لما لهذه البنى من تأثير كبير على تكلفة الانتاج والنقل وكفائتها، فعلى الدول التي ترغب في جذب الاستثمار الاجنبي أن تسعى لتوفير البنى التحتية المهمة خدمةً للمنتج المحلي والاجنبي .[20]

خامساً : المعوقات التي تواجه الاستثمار الاجنبي المباشر :

أن ضعف تدفق رؤوس الاموال إلى الدول النامية يعود إلى كون أن غالبية هذه الدول تتبع سياسات غير ملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، للاستفادة من هذه

الاستثمارت . مما يتطلب من تلك الدول القيام بتحسين المناخ الاقتصادي فيها لجذب الاستثمارت الاجنبية، كما ورد سابقاً ، وفي أطار ذلك نود أن نوضح بعض العقبات التي يعاني منها الاستثمار الاجنبي المباشر وكما يلي :- [21]

1- أرتفاع ضريبة الارباح والدخول على الاستثمار الاجنبي .
2- شرط بقاء الموارد المالية الاجنبية في البلدان المستضيفة لمدة من الزمن قبل تحويلها إلى البلد الأم .
3- التمييز في المعاملة بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي .
4- المغالاة في أسعار صرف العملات المحلية للبلدان المستضيفة .
5- القوانين المفروضة على المستثمرين في مجال اليد العاملة والرعاية الاجتماعية.
6- السياسة السعرية المطبقة داخل البلد .
7- القيود المفروضة على القطاع الخاص المحلي .
8- فضلاً عن العقبات السياسية المتمثلة بالتأميم وفرض الحراسة ومخاطر الانقلابات السياسية والثورات التي تتعرض لها غالبية الدول النامية .

الفصل الثاني : دور الأستثمار الاجنبي المباشر في وضع الميزان التجاري

أولاً : دور الاستثمار الاجنبي في الميزان التجاري

ومن المفيد الاشارة الى أن ميزان المدفوعات هو " سجل الاساس الذي يتم فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطني وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات اجنبية لمدة زمنية معينة- عادة سنة واحدة"[22] ، ولهُ أهمية كبير إذ يكشف ويوضح العلاقة المالية للبلد بالعالم الخارجي، فضلاً عن توضيح الهيكل الاقتصادي للبلد ومدى استقراره، وينقسم ميزان العمليات الجارية الى قسمين الاول ينقسم بدوره الى الميزان التجاري (وهو الفرق بين الصادرات والاستيرادات السلعية المنظورة) وهو مانبغي الوصول اليه من خلال بحثنا هذا، وميزان الخدمات (وهو الفرق بين الصادرات والاستيرادات غير المنظورة أي الخدمات)، اما القسم الثاني فهو ميزان راس المال والذي يوضح الاثر المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر، إذ يظهر في البدء (+) متضمناً رأس المال الداخل والديون والاستحقاقات بين الشركات، وتظهر الفوائد على مثل هذه القروض(-) فأذا كان المجموع الكلي موجباً فهذا يعني دخول عملة اجنبية الى البلد وأذا كان سالباً فيعني تسرب العملات الاجنبية الى الخارج.[23]

تنشأ الآثار غير المباشرة للأستثمار الاجنبي المباشر على جانبي العمليات الجارية سواء في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، وتتباين هذه الاثار من بلد الى اخر وفقاً

لعدة اعتبارات منها الهدف من الاستثمار، وطبيعة النشاط، وعمر المشروع . فالاستثمار الباحث عن الاسواق يتميز بمعاملات تجارية تكون فيه الاستيرادات أكبر من الصادرات كنتيجة لابد منها، خصوصاً في المراحل الاولى، إذ تستورد الشركات الاجنبية نسبة مهمة ضرورية من الالات والمكائن والمدخلات الوسيطة اللازمة لبدء العملية الانتاجية، وبالعكس فإن الاستثمار الباحث عن الكفاءة أو القائم على الموارد يسجل بشكل عام صادرات أعلى من الاستيرادات وينطبق ذلك على الاستثمار الاجنبي في أنشطة القيمة المضافة .[24]

تؤكد العديد من الأدبيات المالية والاقتصادية على المنافع التي يمكن للدولة المضيفة أن تحققها من الاستثمار الأجنبي المباشر ، سواء منها الملموسة أو غير الملموسة والمباشرة وغير المباشرة ، ومنها نمو الدخل القومي ونمو رأس المال الثابت المتراكم واثر التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وكذلك التأثيرات الكبيرة على الميزان التجاري ، فضلا عن ما يتحقق من تشغيل للمزيد من الموارد البشرية والمادية في الدولة المضيفة ونقل التكنولوجيا لها ، وتتحمل في الوقت نفسه كلفاً اقتصادية واجتماعية تتركز معظمها في عدم إمكانية الشركة الفرع أو التابعة بالتمتع في أرباحها ، إذ تحول الأرباح إلى الشركة الأم أو على الأقل أن الدولة الأم هي التي تأذن للشركة الفرع باحتجازه أو تحويله إلى المركز في الدولة الأم .[25]

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر الى صافي الميزان التجاري وتحسين القدرة التصديرية للاقتصادات المظيفة للاستثمار الاجنبي المباشر، إذ يبرز ذلك من خلال تحليل هيكل الميزان التجاري والنظر الى أي الاتجاهات فهل سيكون ايجابياً أم سلبياً وهل سيميل الى الصادرات من السلع المصنعة أم غيرها .[26]

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال, والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.[27] فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية، يعتبر افضل بكثير من القروض الخارجية, لا سيما من حيث آثاره على ميزان المدفوعات، حيث يدر عائداً، بدلاً من زيادة أعباء خدمة الدين, التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً ثقيلاً علي ميزان المدفوعات، وقيداً شديداً على التنمية الاقتصادية في الدول المدينة، حتى أصبح ينظر إليها حالياً على أنها عاملاً ماحقاً لقدرات الدول النامية، بل هو سبب فقرها. ناهيك عن أن تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة، كما حدث عند التعامل مع تفاقم أزمة الديون الخارجية، في مطلع الثمانينات .[28]

يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من 40% من صادرات ماليزيا

للولايات المتحدة الأمريكية تم عن طريق فروع شركات استثمارية أمريكية تستثمر في ماليزيا.

ثانياً : نبذة مختصرة عن الاقتصاد الصيني :

بدأت الصين في أواخر عام 1978 بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة على وفق الثلاثية الصينية الاصلاح – الانفتاح – التحديث . وتركز موقفها الايديولوجي الجديد على إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادي والتحديث على وفق شعار "حضارة روحية اشتراكية" لتحقيق مصلحة الصين الحيوية وهي اللحاق بركب الدول المتقدمة بأنتهاج الوسائل المتاحة كافة، بغض النظر فيما اذا كانت تلك الوسائل اشتراكية أم رأسمالية. أو بمعنى اخر من خلال المزج بين أسلوب التخطيط الشامل وأقتصاد السوق الحر .[29]

وتتميز الصين بسوق واسعة إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.3 مليار فرد، وبناتج محلي اجمالي يبلغ 900 مليار دولار وبمتوسط نمو سنوي يتراوح بين (10-15)% خلال التسعينات من القرن الماضب وقدر فائض الميزان التجاري بأكثر من 40 مليار لعام 1997، وبمعدلات ادخار مرتفعة وبنظم مؤسساتية مرنة وفاعلة، وتقوم الصين على اقتصاد مزدوج قسم حديث التصنيع سريع التنمية، وقسم شبه راكد غير قادر على المنافسة عالمياً.[30]

وقد انتهجت الصين جملة من المبادىء والسياسات الاساسية التي تحكم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر منها مايأتي : [31]

1- الاعتماد على النفس كعامل رئيس وكسب العون الاجنبي كعامل مساعد .

2- التمسك بمبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة في التعامل مع المستثمرين الاجانب وضرورة صيانة سيادة الصين ومصالحها سياسياً واقتصادياً من دون قبول أي شرط سياسي .

3- ضرورة تطوير الاقتصاد الوطني عبر حماية الصناعة الصينية وتطويرها وتطوير النظام الاقتصادي الوطني لكي يتفق مع أوضاع الصين الواقعية .

4- تعدد أشكال الملكية ووضع سياسيات لتشجيع النمو في مشاريع القطاع غير الحكومي (فردية أو جماعية)، القائمة على كثافة العمل والمتجة للتصدير، واستخدام الاستثمار الاجنبي المباشر على وفق الخطة الاقتصادية الوطنية .

وكان للاستثمار الاجنبي المباشر الاثر الواضح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واتساع حجم التجارة الخارجية وتطور الصناعة والعلوم والتكنلوجيا، والمؤشر على هذه التدفقات أن اغلبها من المواطنين الصينين المغتربين في الخارج أو بواسطتهم ويوضح الجدول (1) أهم مصادر تمويل الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الصين للسنوات (1991، 1995، 1999) بالنسب المؤية

جدول (1)

أهم مصادر تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخل للصين للاعوام (1991، 1995، 1999) %

السنـة / المصـدر	1991	1995	1999
هونغ كونغ	55.3	53.4	41
اليابان	13.1	8.5	7.2
تايوان	10.1	8.4	6.5
الولايات المتحدة الامريكية	7.1	8.2	9.8
الاتحاد الأوربي	5.7	5.7	11
سنغافورة	1.2	4.9	6.2
كوريا الجنوبية	0	2.8	3
دول أخرى	7.5	8.1	15.2

Source: Wanda Tseng and Markus Rodlouer, China Competing in the Globl Economy, 2003 Internationl Monetary fund, P 70

ويتضح من الجدول أعلاه، أن التدفقات الاستثمارية تغيرت من سنة إلى أخرى بأتجاه الدول التي تزايد التعامل التجاري فيما بينهما مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي، إذ ارتفع التدفقات من 7.1% في عام 1991 إلى 9.8% في عام 1999 من أمريكا، وارتفعت من 5.7% عام 1991 إلى 11% عام 1999 مع الاتحاد الأوربي، وتوضح ذلك مقدار الاستيرادات الامريكية من الصين إذ بلغ (54409) مليون دولار عام 1996 وارتفع ليبلغ (133490) مليون دولار في عام 2002، فيما ارتفعت صادرات الصين إلى لدول الصناعية من (81824) مليون دولار عام 1996، لتبلغ (177455) مليون دولار عام 2002 ، وهذا الارتفاع أن دل على شيء فيدل على مدى التطور والتنوع الحاصل في الصادرات الصينية .[32]

جدول (2)

مؤشرات مختارة للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني للمدة 1984 - 2003

السنة	حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار	نسبة المساهمة الاستثمار الاجنبي في GDP %	نسبة مساهمة الاستثمار في تكوين راس المال الثابت%	GDPمليون دولار
1984	1419	1.6	1.5	256107
1985	1956	2	2.2	304912
1986	2243.73	2.8	2.5	295716
1987	2313	4	2.3	268217
1988	3193	4.5	2.6	307167
1989	3392.57	5	2.9	342292
1990	3487.11	5.8	3.5	354644
1991	4370	6.7	3.9	376617
1992	11156	8.6	7.3	418181
1993	27515	14.7	12.2	431780

542534	17.3	17.9	33787	1994
700219	15.4	19.3	35849	1995
816411	14.3	21.2	40180	1996
898428	14.6	24.7	44237	1997
946310	13.6	28.2	45463	1998
991351	11.3	31	40319	1999
1080764	10.3	32.2	40715	2000
1175842	10.5	33.7	46878	2001
1266054	11.5	35.4	52743	2002
1409859	12.4	35.6	53505	2003

المصدر : منشورات منظمة الاونكتاد ، شبكة الانترنت . WWW.Unctad.org/wir

- UNCTAD World Investment Report 2002 .
-UNCTAD World Investment Report 2004 .

ويتضح من الجدول أعلاه ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الصيني في العام 1984 من (256107) مليون دولار ليبلغ (1409859) مليون دولار في عام 2003، أي أن الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بحوالي اكثر من ستة اضعافه اثناء مدة الدراسة، كما ويوضح ارتفاع نسبة مساهمة التدفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي إذ ارتفع من 1.6% في عام 1984، إلى 35.6% في عام 2003، وهذا مايوضح الدور الذي تضطلع بها الاستثمارات الاجنبية في الناتج المحلي الاجمالي الصيني .

أما فيما يخص نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، فإن السياسة الصينية قد اتبعت اسلوب الاستثمار بالمشاركة لذا نرى انخفاض نسبة مساهمة الاستثمارات في تكوين راس المال الثابت، إذ أن سياسة الحكومة كانت ترمي إلى أن يكون دور الاستثمار الاجنبي دور مساعد ومكمل في تكوين رأس المال الثابت، وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل في نسبتها من 1.5% في عام 1984 لتبلغ 12.4% في عام 2003، والتي تعكس دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت،

ثالثاً : دور الاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري الصيني

وفي ما يخص أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري الصيني فيمكن أن نوضحة من خلال تناولنا للتطور الحاصل في الميزان التجاري الصيني وفقا للتغيرات الحاصلة نتيجة للتدفقات الاستثمارية للبلد ، والجدول (3) يوضح ذلك :

جدول (3)

حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وتطور الميزان التجاري الصيني للمدة (1984-2003) مليار دولار

السنة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري	حجم التجارة الخارجية	الصادرات إلى حجم التجارة%	الاستيرادات إلى حجم التجارة %	سعر الصرف
1984	1419	21.390	27.410	-6.02	48.8	43.83197	56.16803	2.32
1985	1956	27.350	42.252	-14.902	69.602	39.29485	60.70515	2.9367
1986	2243.73	30.912	42.409	-11.992	73.321	42.15982	57.84018	3.4528
1987	2313	39.437	43.216	-3.779	82.653	47.71394	52.28606	3.7221
1988	3193	47.516	55.268	-7.752	102.784	46.22899	53.77101	3.7221
1989	3392.57	52.538	59.140	-6.602	111.678	47.04418	52.95582	3.7651
1990	3487.11	62.091	53.345	8.746	115.436	53.78825	46.21175	4.7832
1991	4370	71.910	63.791	8.119	135.701	52.9915	47.0085	5.3234

5.5146	48.68449	51.31551	165.525	4.355	80.585	84.940	11156	1992
5.7620	53.12226	46.87774	194.058	-12.118	103.088	90.970	27515	1993
8.6187	48.86663	51.13337	236.728	5.366	115.681	121.047	33787	1994
8.3514	46.45857	53.54143	277.91	19.684	129.113	148.797	35849	1995
8.3142	47.88844	52.11156	290.141	12.253	138.944	151.197	40180	1996
8.2898	42.38411	57.61589	327.821	46.688	138.944	188.877	44237	1997
8.2790	43.27688	56.72312	324.046	43.572	140.237	183.809	45463	1998
8.2783	45.94722	54.05278	360.629	29.232	165.699	194.930	40319	1999
8.2785	47.45831	52.54169	474.29	24.11	225.09	249.2	40715	2000
8.2771	47.78822	52.21178	509.77	22.55	243.61	266.16	46878	2001
8.2770	47.55155	52.44845	620.8	30.04	295.2	325.6	52743	2002
8.2770	48.49624	51.50376	851.2	25.6	412.8	438.4	53505	2003

المصدر : شبكة معلومات الصين www.China-0rg.Cn/Arabic

لاتوجد بيانات تفصيلية عن حجم التجارة الخارجية (صادرات، استيرادات) الناجمة عن نشاط الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين، وفي الواقع أن الطريقة الوحيدة لحصرها هي في حالة الاستثمارات الاجنبية التي تتعهد بها الشركات عابرة القومية والتي تتم معظم تجارتها عبر قنواتها الخاصة المتمثلة بفروعها وشركاتها المنتسبة المنتشرة عبر العالم . بناءً على ماتقدم اعتمد الباحث على الحجم الاجمالي للتجارة الخارجية في الصين موقناً بأنها تصلح للتحليل للاسباب الأتية :

1- من متابعة البيانات في الجدول (3) نلاحظ ، تزامن الارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مع ارتفاع حجم الصادرات والاستيرادات للمدة من 84 – 2003 وهذا يؤشر علاقة سببية بين حجم هذا الاستثمار والتجارة الخارجية .

2- ان كان قسم من هذه التجارة ناجم عن انشطة محلية داخلية فبالتأكيد وحسب النظرية الاقتصادية حول مفهوم مضاعف التجارة الخارجية و مضاعف الدخل ودورها في تحقيق نمو اقتصادي ناجم عن تطوير انشطة اقتصادية قائمة او اقامة انشطة حديثة مما يولد فرص عمل ويزيد من الناتج ومن ثم الدخل القومي .

3- من اهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين هو نقل التكنلوجيا وقد تحققت هذه الفائدة عبر سياسة مدروسة ومخطط لها من قبل المعنيين في الصين بمفاوضات عقود الاستثمار الاجنبي المباشر حيث يمنح قانون الاستثمار في الصين العديد من التسهيلات ويقدم الحوافز والاعفاءات للاستثمارات الاجنبية المطورة الجالبة للتكنلوجيا المتطورة الحديثة وقد انعكس ذلك على تطور نوع الهيكل السلعي للصادرات الصينية وبالعودة للجدول (4) نلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية للاجهزة الالكترونية بشكل ملفت للنظر مابين عامي 1996-2000 ، ويدل ذلك على ان الجزء المهم في الصادرات الصينية تتجه للاستثمارات الصينية .

كما ان الاستيرادات رغم زيادتهاالا ان الصادرات زادت بشكل اكبر كما ان سبب زيادة هذه الصادرات بشكل طبيعي نتيجة زيادة الطلب العالمي لها او تحسن نوعيتها او بسبب سياسة سعر الصرف المقصودة من المعنيين لتخفيض سعر العملة الصينية امام الدولار مما جعل السلع الصينية ارخص بالنسبة الى السلع الامريكية وبالتالي زيادة الصادرات، وادت هذه السياسة الى غلق العديد من المصانع في الولايات المتحدة الامريكية وتوقف

مئات الآلاف العاملين عن العمل مما دفعهم لمطالبة الحكومة الى الحد من هذه المسألة فما كان من الرئاسة الامريكية بمفاتحة الصين بأنها ستتعرض لعقوبات ان لم تتوقف من هذه السياسة ، وكما هو موضح في الجدول رقم (3) . الى انخفاض العملة المحلية الصينية تجاه الدولار الامريكي ، وهذا ما تثبت في الدراسة القياسية بعد ادخال سعر الصرف كما في الجدول(6)

ومن الجدول السابق يتضح لنا مدى الدور الذي يلعبهُ الاستثمار الاجنبي المباشر في وضع الميزان التجاري الصيني، إذ نلاحظ مدى تأثيره على حجم الصادرات وتزايدها المضطرد مع التزايد الحاصل في حجم التدفقات الاستثمارية وعلى الرغم من تزامن ذلك مع زيادة الاستيرادات إلا انها بنسبة أقل من الزيادة الحاصلة في الصادرات لما تتطلبه العملية الانتاجية من مواد أولية وسلع وسيطة تدخل في صناعة السلع المصدرة، وبالتالي تأثير ذلك في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني وتحوله من العجز بمقدار (6.02-) في العام 1984 الى فائض بمقدار(8.746) في العام 1990 والسنوات التالية ماعدا العام 1993 الذي أظهر عجزا بمقدار (12.118-) .

ويظهر الجدول تغيرات طفيفة في سعر الصرف إذ ارتفع من 2.32 في عام 1984 الى 8.27 في عام 2003، وقد اضفنا هذا المتغير لغرض قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري .

رابعاً : هيكل الصادرات الصناعية الصينية :

وهنا نود الأشارة الى أن نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التوزيع القطاعي كانت افضل مايكون في القطاع الصناعي، إذ كانت (59.6،71،63.3)% للاعوام 1995و1998و 2002 على التوالي وهي بذلك تفوق القطاعات الاخرى التي لم تبلغ سوى (1.8،3، 1.9)% في القطاع الاولي للاعوام ذاتها، فيما كانت نسبته في قطاع الخدمات (24، 33.5، 31.4)% للاعوام ذاتها.[33]

كما ويمكن التعرف على هيكل الصادرات الصناعية للسلع التجارية الصينية للمدة 1996 – 2000 من خلال الجدول (4) :

جدول (4)

يوضح أهم الصادرات السلعية الصينية التي يساهم الاستثمار الاجنبي في أنتاجها (بملايين الدولارات)

السلع / الاعوام	1996	2000
	القيمة	القيمة

الغزل والنسيج	1107	1677
لعب الاطفال	2494	3699
حقائب السفر	1192	1406
أجهزة الاتصالات والاجهزة المكتبية والحواسيب	4451	13996
الدوائر الالكترونية	781	3817
الهواتف المحمولة	450	2823

المصدر : World Investment Report, 2002, P 166

ويتضح لنا من الجدول أعلاه، أن الصادرات الصناعية الصينية ذات التقنيات الألكترونية أخذت تزداد أهميتها في الصادرات الصينية أكثر من الصادرات السلعية الاخرى، إذ أرتفعت الصادرات من أجهزة الاتصالات والحواسيب الالكترونية من (4451) مليون دولار في عام 1996 لتبلغ (13996) مليون دولار في عام 2000، كما أرتفعت الصادرات من الدوائر الالكترونية من (781) ملين دولار في عام 1996 الى (3817) مليون دولار في عام 2000 .

وهذا مايدل على أن السياسة الاستثمارية الصينية تهدف بأستمرار الى توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر صوب أنتاج السلع الصناعية ذات التكنلوجية العالية والمتطورة وذلك بهدفً زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الصينية وخصوصاً الالكترونية .

ويوضح الجدول (5) الصادرات والأستيرادات السلعية الصينية العالية التقنية للعام 2001 :

جدول (5)

يوضح نسبة الصادات والاستيرادات السلعية الصينية عالية التقنية لعام2001(مليار دولار)

الواردات		الصادرات	
السلع	القيمة	السلع	القيمة
المعدات الميكانيكية والكهربائية	120.5	منتجات ميكانيكية وكهربائية	118.8
مكونات منتجات الكترونية	16.6	منتجات الكترونية وكهربائية	51.3
نفط خام	11.7	ملابس	36.6
لدائن	11	حواسيب ومعدات اتصالات	36.2
منتجات صلب	9	نسيجيات وخيوط	16.8
أجمالي أكبر خمس سلع	169.5	اجمالي أكبر خمس سلع	259.7

المصدر : مدحت أيوب، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني ، مكتب شؤون الاعلام، مطبعة شركة ابو ظبي للطباعة والنشر(بن دسمال)، 2007، ص43 .

ويتضح من الجدول أعلاه، الى وجود تقارب بين الصادرات من السلع والمنتجات الميكانيكية والكهربائية إذ بلغت 120.5 و118.8 للواردات والصادرات على التوالي، ان الصادرات من هذه السلع في الاساس يتطلب معدات من هذا النوع لأنتاجها والتي يتطلبها القطاع الصناعي في انتاج السلع والمعدات الصناعية كافة، وهو مايفسر الزيادة الحاصلة في الواردات من هذه المعدات، فيما بلغت نسبة الصادرات من السلع الألكترونية 51.3 بلغت الواردات من هذه المنتجات 16.6 فقط، كما وفاقت الصادرات من سلع الاتصالات والحواسيب والملابس والمنسوجات الواردات من هذه السلع نفسها، وهذا يدل على أن المنتج في القطاع الصناعي المحلي يسد أغلب احتياجات السوق المحلية من السلع المصنعة، مما ينعكس على انخفاض الواردات من هذه السلع وغني عن العلم ان زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات يؤدي الى تحسين وضع الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات .

الارتفاع الحاصل في الصادرات الصناعية الصينية مقارنة بمثيلاتها من السلع المستوردة للعام 2001، إذ بلغت مانسبته 20% من اجمالي الصادرات الصناعية الصينية بعد أن كانت تشكل صفر في عام 1990، وارتفع نصيب الصادرات الصناعية في أجمالي الصادرات من 72% في عام 1990 إلى 89% في عام 2001 .

وهذا التوجه للاستثمار الاجنبي المباشر صوب أنتاج الصادرات من السلع الصناعية والوثبات المتتالية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والذي بلغ 501.047 مليار دولار أستثمار فعلي في عام 2003، يدلل على مدى الاستقرار الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر الاجنبي في الاقتصاد الصيني ومدى التسهيلات التي تقدمها الصين للمستثمر الاجنبي للأنتاج والبيع والذي يهدف إلى اشباع السوق المحلية وخولهُ إنشاء مشروعات مملوكة بشكل كلي [34] .

كما ان هذا الارتفاع في أجمالي نسبة التجارة في السلع الى الناتج المحلي الاجمالي يعكس عمق اندماج الصين في الاقتصاد العالمي وأنفتاح سوقها والاهمية التي توليها الصين لهذا القطاع وهو مايفسر حرص الصين على العمل في بيئة مسالمه وعدم الدخول في صدامات خارجية، وانتقالها من مرحلة الانغلاق الى الاعتماد المتبادل وتكبر النسبة إذا اضفنا صادرات وواردات الخدمات إذ تبلغ نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي 33% في عام 2003 ونسبة واردات السلع والخدمات 32% من الناتج المحلي الاجمالي .[35]

خامساً : قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري الصيني :

1- توصيف النموذج . وهنا يتم تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة في النموذج، وفي هذه الدراسة تم أختبار مجموعة من النماذج القياسية وحسب ماتقتضية الدراسة وهي كما يأتي :

أ- نموذج خطي بسيط يتكون من متغيرين الأول المتغير المستقل(X1) والذي يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني المتغير المعتمد وهو الميزان التجاري (Y) .
ب – النموذج الثاني وتم اللجوء إلى النموذج لتبيان رؤية لدينا مفادها أن الاستثمار الاجنبي المباشر عند دخوله إلى البلد المستقبل له لايؤثر مباشرةً في بنية التجارة الخارجية وأنما يحتاج إلى مدة من الزمن لبلوغ ذلك، وبناءً عليه فقد تم اختيار نموذج التباطؤات الزمنية (t-1، t-2) كمتغيرات مستقلة لقياس درجة تأثيرها على المتغير المعتمد (Y)، ولمعرفة ايهما اكثر تأثر وخلال أي مدة يظهر تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري .
ج – النموذج الثالث: وهو نموذج خطي متعدد، أقتضت الضرورة في بعض الاحيان ادخال متغيرات مستقلة اخرى لرؤية مدى تأثيرها على المتغير المعتمد (Y)، وهنا تم اختيار سعر الصرف كمتغير مستقل ثاني اضافة إلى الاستثمار الاجنبي المباشر لرؤية الدور الذي يلعبه هذا المتغير في التاثير على وتحليل دور السياسة المتبعة في سعر الصرف على الميزان التجاري .
أختبارات النماذج : تم اختبار معلمات النموذج التي على اساسها يتم تحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة على المتغير المعتمد، وفق طريقة OLS أي طريقة المربعات الصغرى التي تسعى الى جعل مربع الانحرافات للقيم الحقيقية Y اقل مايمكن عن القيم التقديرية لها Y أي جعل مربعات الخطأ العشوائي عند نهايتها الصغرى، وتم ذلك بأستخدم برنامج SPSS .

النموذج الأول :

$$Y = -7.565 + 0.000744X_1$$

$$t \quad -1.902 \quad 5.944$$

$$R^2 = 64\% \quad F = 35.32 \quad D.W = 1.331$$

تفسير النموذج : يتضح من النموذج الخطي البسيط إلى وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد، أي أن التغير الحاصل في المتغير المستقل X_1 وهو الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير Y بمقدار 0.00074 ، ووفقاً للاختبارات الاحصائية لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة، فقد كان T المحتسبة التي بلغت 5.9 أكبر من الجدولية أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة بين المتغيرين المستقل و التابع معنوية، ولمعرفة معنوية النموذج فقد تم اجراء أختبار F الذي يبين معنوية النموذج القياسي فقد كانت F المحتسبة 35.3 وهي اكبر من الجدولية وذلك يدل على معنوية النموذج القياسي، أما بخصوص القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة نتعرف عليه من R^2 الذي بلغ 64% أي أن الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر ما مقدارة 64% من التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري الصيني .
النموذج الثاني :

$$Y= -1.442+0.063X_{t-1}+0.000739X_{t-2}$$
$$t \quad -0.31 \quad 0.097 \quad 4.97$$
$$R^2= 63\% \quad F= 24.71 \quad D.W = 1.598$$

تفسير النموذج :

يتضح من النموذج الخطي المتعدد إلى وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة بين المتغير المستقل X_{t-2} والمتغير المعتمد Y، أي أن التغير الحاصل في المتغير المستقل X_{t-2} وهو الاستثمار الاجنبي المباشر المتخلف زمنياً لسنتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير Y بمقدار **0.00074** ، ووفقاً للاختبارات الاحصائية لمعرفة معنوية المعلمات المقدرة، فقد كان T المحتسبة التي بلغت **4.97** للمتغير الثاني أكبر من الجدولية أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة بين المتغيرين المستقل و التابع معنوية، ولمعرفة معنوية النموذج فقد تم اجراء أختبار F الذي يبين معنوية النموذج القياسي فقد كانت F المحتسبة **24.7** وهي اكبر من الجدولية وذلك يدل على معنوية النموذج القياسي، أما بخصوص القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة نتعرف عليه من R^2 الذي بلغ **63%** أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقدارة **63%** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

من ذلك نستنتج أن الاثر المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر في الميزان التجاري الصيني ضعيف جداً، غيراً أن الاثر غير المباشر للاستثمار الاجنبي على الميزان التجاري الصيني أفضل بكثير من سابقه، وهذا ما ينطبق مع ما تم ذكره سابقاً، أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر غير مباشر على الميزان التجاري ناتج عن تطوير الصادرات السلعية وغير السلعية، وهذا ماهو واضح في هيكل التجارة الخارجية الصينية وخصوصاً الصناعية منها .

ونود الأشارة الى انه قد تم اجراء العديد من الاختبارات الاحصائية والقياسية للتوصل الى العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري الصيني إلا أنها لم تكن ذات معنوية احصائية مما دعا الى رفض تلك النماذج وكما هو موضح في الجدول الاحصائي الملحق بالبحث .

الاستنتاجات :

1- من خلال دراستنا التي تناولت الاستثمار الاجنبي المباشر وأنعكاساته على الميزان التجاري الصيني، فقد أتضح لنا وجود علاقة طردية (ضعيفة)، بين الارتفاع الحاصل في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الصين وبين الميزان التجاري الصيني .

2- تبين وجود علاقة طردية غير مباشرة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والميزان التجاري الصيني، ناتجة عن التحسن في هيكل الصادرات السلعية الصينية .

3- أن السياسة الاستثمارية الصينية تهدف بأستمرار الى توجيه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر صوب أنتاج السلع الصناعية ذات التكنلوجية العالية والمتطورة وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الصينية وخصوصاً الالكترونية .
4- أن زيادة الصادرات الصينية يقابلها في نفس الاتجاه زيادة في الواردات ولو بنسبة أقل وذلك ما حدا بالشركاء التجاريون للصين على الحرص على أستمرار الشراكة التجارية فيما بين هذه البلدان، وذلك للعلاقة المتبادلة فيما بينهما .
5- أن الارتفاع في نسبة مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر الى الناتج المحلي الاجمالي يعكس عمق الاندماج للاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ومدى أنفتاح اسواقها .
6- أن تراكم الفائض في الميزان التجاري الصيني يعني زيادة في التدفقات من النقد الاجنبي الى الخزانة وهذا مايدعو الى استقرار اسعار الصرف والتي دائما مايصبوا اليها الشركاء التجاريون والمستثمرين الاجانب لأنها تعطي حالة من الاستقرار الاقتصادي داخل البلد وبالتالي زيادة ثقة المستثمر في الاقتصاد المستثمر فيه .
7- وأخيراً وليس أخراً يمكننا أثبات صحة الفرضية التي أنطلق من خلالها البحث في أن للاستثمار الاجنبي المباشر دور وأثر غير مباشر في تحسين وضع الميزان التجاري الصيني، شرط أن توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة للصناعات التصديرية عالية التقنية وذات القدرة التنافسية العالية .

التوصيات :

1- توفير المناخ الاستثمار المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وما يتطلبه من عوامل وسياسات داعمة لهذا الاتجاه .
2- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والذي يتوافق مع متطلبات السياسة الاقتصادية المرسومة في البلد، وتحديد نوع الاستثمار المناسب وفق هذه السياسة .
3- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو القطاعات الصناعية، نتيجة أرتفاع القيمة المضافة في هذا القطاع اكثر من القطاعات الاخرى.
4- توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الصناعات عالية التقنية وذات القدرة التنافسية العالية، لما لها من أثر على الميزان التجاري .
5- توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر صوب الصناعات التصديرية وفقاً للميزات النسبية التي تتمتع بها كل صناعة في التنافس الدولي .

الهوامش والمصادر:

1- أ. اثريا علي حسين، محددات نمو الاستثمار الاجنبي المباشر: الدروس المستفادة، ورقة بحثية، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية العظمى، طرابلس 2006،ص2 .
2- د. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجاً، بغداد،بيت الحكمة، 2002، ص13 .

3- مدحت أيوب الأستثمار الاجنبي المباشر في العالم العربي، أصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاعلام، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2005، ص13.
4- د. صلاح عبد الحسن، د. هناء عبد الغفار، الاستثمارات الأجنبية، المسوغات والاخطار، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص8 .
5- أنظر د. عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1989، ص24 .
- كذلك الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، WWW. Cipe, org USA ,P24
6- أنظر : جون أدلمان سبيرو، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، الاردن، 1987، ص114 .
- كذلك : عبد السلام أبو قحف ، مصدر سابق ، ص30 .
7- الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، WWW. Cipe, org USA ,P25
- كذلك : عبد السلام ابو قحف,مصدر سابق ، ص35 .
8- كذلك ــ الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية، مصدر سابق، ص24 . 9- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص40 .
10- د.أيفريت هاجن، أقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الاردني، الاردن 1988، ص50 .
11- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص100- 109 .
12- أيفريت هاجن، مصدر سابق ، ص50 .
13- للمزيد أنظر :أوديد شينكار العصر الصيني القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21، ترجمة مركز التعريب والبرمجة الدار العربية للعلوم ، بيروت،ط1، 2005، ص.127
14- د. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الاجنبي تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطارالعربية ، 2004، السنة الثالثة ، ص7 .
15- الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات، مصدر سابق، ص25 .
16- المصدر السابق نفسهُ، ص26 .
17- الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات، مصدر سابق، ص26 .
- كذلك : براين جريفز، القائم على مؤسسة جولدمان ساش، حوار ، كيف يستطيع صناع السياسة جذب الاستثمارات الاجنبية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الامريكية، واشنطن، ص2 .
18- براين جريفز، مصدر سابق، ص1 .
19- المصدر السابق نفسه، ص2 .
- كذلك : الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز الدراسات، مصدر سابق ، ص33 .
20- المصدر السابق نفسهُ، ص34 .
21 - الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، عامل تنمية أم أستعمار جديد، بقلم عبد السلام أديب شبكة الأنترنت .

- كذلك : أ. اثريا علي حسين، مصدر سابق، ص23 .
22- د.امين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، ط2 المنقحة،1987، ص62 .
23 - د.هناء عبد الغفار، مصدر سابق، ص277 – 279 .
24- نفس المصدر السابق، ص289 .
25-عمر بن فيحان، الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إسلامي، شبكة الانترنت، ص16 .
26- علي حسن زاير، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التحول لأقتصاد السوق الجزائر حالة دراسية للمدة 1994-2006، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008، ص18-19 .
27- الاونكتاد، تقرير التجارة والتنمية ،نيويورك،1999،ص193-197 .
28- الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، شبكة المعلومات العالمية ، ص9 .
29- د. هناء عبد الغفار مصدر سابق، ص313 .
30- د.عبير محمد جاسم الحسيني، عوامل القدرة التنافسية الدولية للتجارة السلعية ودور سعر الصرف فيها "العلاقات التجارية الصينية – الامريكية" حالة دراسية، اطروحة دكتوراة، الجامعة المستنصرية، 2006، ص99 .
31- د. هناء عبد الغفار مصدر سابق، ص313-314 .
32- د. عبير محمد جاسم ، مصدر سابق، ص127 ، 130 .
33- حسن هادي صالح، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية تجارب مختارة، رسالة ماجستير، المستنصرية، 2006، ص144 .
34- عمر بن فيحان ، مصدر سابق، ص16 .
35- مدحت أيوب، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني، أصدار مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاعلام، مطبعة شركة أبو ظبي (بن دسمال) ، الامارات العربية المتحدة ، 2007، ص44 .

جدول (6)
نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية للنماذج غير المعنوية احصائياً

النموذج	المتغيرات المستقلة	المتغير المعتمد	النتائج
-1	الاستثمار الاجنبي X1، متغير الزمن T	الميزان التجاري Y	Y= -13.51+0.00030X1+1.631T T -2.12 0.76 1.18 R^2= 65% / F=18.76 / D.W =1.348
-2	X1 بتخلف زمني t-1،t-2، Pسعر الصرف	الميزان التجاري Y	Y= -4.37+0.232X1t-1+0.001Xt-2+0.22p T -1.24 0.40 6.57 0.86 R^2= 71% / F=43.23 / D.W =1.67
-3	سعر P +X1	الميزان	Y= -30.649 + 0.367X1 +6.66 p

	الصرف (يوضح اثـــر ســـعر الصرف)	التجاري Y	T -4.23 0.939 6.09 R^2= 65% / F= 35.32 / D.W = 1.164
-4	X1 بتخلـــف زمنـي t-1،t-2، Yt-1	الميـــــزان التجاري Y	Y= 4.37+0.232X1t-1+0.00081Xt-2+0.165Yt-1 T -1.24 0.40 6.57 0.633 R^2= 71% / F=43.23 / D.W =1.67

جدول (7)
البيانات المستخدمة في النماذج الاحصائية

X1	Y	T	PRICE	X1t-1	X1t-1	Yt-1
1419.00	6.02-	1.00	2.32	.	.	.
1956.00	14.90-	2.00	2.94	1419.00	.	6.02-
2243.73	11.99-	3.00	3.45	1956.00	1419.00	14.90-
2313.00	3.78-	4.00	3.72	2243.73	1956.00	11.99-
3193.00	7.75-	5.00	3.72	2313.00	2243.73	3.78-
3392.57	6.60-	6.00	3.77	3193.00	2313.00	7.75-
3487.11	8.75	7.00	4.78	3392.57	3193.00	6.60-
4370.00	8.12	8.00	5.32	3487.11	3392.57	8.75
11156.00	4.36	9.00	5.51	4370.00	3487.11	8.12
27515.00	12.12-	10.00	5.76	11156.00	4370.00	4.36
33787.00	5.37	11.00	8.68	27515.00	11156.00	12.12-
35849.00	19.68	12.00	8.35	33787.00	27515.00	5.37
40180.00	12.25	13.00	8.31	35849.00	33787.00	19.68
44237.00	46.69	14.00	8.29	40180.00	35849.00	12.25
45463.00	43.57	15.00	8.28	44237.00	40180.00	46.69
40319.00	29.23	16.00	8.28	45463.00	44237.00	43.57
40715.00	24.11	17.00	8.28	40319.00	45463.00	29.23
46878.00	22.55	18.00	8.28	40715.00	40319.00	24.11